دعوات للكشف عن مصير أسرة مختفية قسريا

الجمعة 30 مارس 2018 10:03 م

دعت منظمة الكرامة الدولية الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بالأمم المتحدة والخبراء المستقلين إلى التدخل العاجل ومطالبة سلطات الانقلاب بالكشف الفوري عن مصير أسرة مصرية تعرضت للاختفاء القسري منذ 24 مارس الجاري.

واختطف قوات أمن الانقلاب يوم السبت الماضي السيدة فاطمة محمد ضياء الدين موسى محمد رفقة زوجها عبد الله محمد مضر موسى محمد وأخيها عمر محمد ضياء الدين موسى محمد وابنتها الرضيعة عالية عبد الله محمد مضر موسى محمد البالغة من العمر سنة واحدة.

وكان أفراد الأسرة الصغيرة في ذلك اليوم متوجهين على متن القطار لزيارة أقاربهم في محافظة أسيوط ، لكنهم لم يصلوا أبدا ولم يتوصل أهاليهم بأية معلومات عن مكان تواجدهم.

واتصل "عبد الله" بشقيقته في 24 مارس الساعة السادسة مساء، ليخبرها بأنهم على وشك ركوب القطار إلى أسيوط من أجل زيارة والدة زوجته "فاطمة". وكان عمر، الذي جاء إلى القاهرة لزيارة أخته، يرافقهم إلى أسيوط حيث يقيم.

وحينما دقت الساعة الحادية عشرة ليلا، ولم تصل العائلة إلى أسيوط ولم يتلق أقاربهم أي خبر منهم أو عنهم. وبعد أن استبد بهم القلق حاولت شقيقة عبد الله الاتصال بهم مرة أخرى، لكن جميع هواتفهم كانت مغلقة، بحسب بيان منظمة الكرامة الصادر، الخميس.

وأوضح البيان أنه في 25 مارس تلقت شقيقة عبد الله مكالمة من أحد جيران عبد الله وفاطمة، وأخبرها المتصل أن مجموعة من ضباط الأمن الوطني داهموا شقة عبد الله وفاطمة.

وأضاف: "يخشى أقارب فاطمة وعبد الله وعمر وأحمد والرضيعة عالية عن سلامتهم، لأن أفراد الأمن الوطني يقومون عادةً بتفتيش منازل الأفراد الذين في قبضتهم".

وقال بيان منظمة الكرامة: "بعد أن تأكدوا من اختفائهم المثير للقلق، قام أقاربهم في 25 مارس بالاتصال بالنائب العام ووزارة الداخلية والمدعي العام بحكومة السيسي في أسيوط لكنهم لم يتلقوا ردا بعد".

وأشارت "الكرامة" إلى أنها أحالت قضية "فاطمة، وعبد الله، وعمر، وعالية" إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بالأمم المتحدة، ودعت الخبراء المستقلين إلى مطالبة سلطات الانقلاب بالكشف الفوري عن مصيرهم ومكان وجودهم والإفراج عنهم، وفي كل الأحوال وضعهم تحت حماية القانون.

وأكدت المسؤولة القانونية عن منطقة النيل وشمال إفريقيا بمؤسسة الكرامة، خديجة نمار، أن حدة ممارسة الاختفاء القسري في مصر ارتفعت في السنوات الأخيرة بشكل خطير، إذ تم الإبلاغ عن آلاف الحالات في جميع أنحاء البلاد منذ عام 2013.

وذكرت: "يظهر اختطاف فاطمة وعبد الله وعمر وعالية مدى انتشار ممارسة الاختفاء القسري في مصر"، مضيفة: "يجب تذكير سلطات الانقلاب بأن هذه الممارسة قد ترقى إلى جريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي، ويترتب عنها المسؤولية الجنائية الفردية للجناة ورؤسائهم".